.I

نقد الفكر المستقبلى

I. نقد الفكر المستقبلى

إذا كنا نتفق على أن العلوم الطبيعية قد شهدت فى القرن العشرين ، وفى نصفه الثانى بالذات ، إزدهاراً غير مسبوق ، فليس من قبيل المبالغة أن نؤكد حدوث مثل هذا الإزدهار بالنسبة للفكر المستقبلى والدراسات التى قامت عليه . إن التنظير والدراسة لمستقبل كل مجالات النشاط البشرى ، ومحاولة التوصل إلى صورة لمستقبل البشر فى ضوء ذلك ، من الأمور المنطقية المتوقعة لمواكبة مسيرة التغير المتسارع ، ومحاولة التكيف الإيجابى معها وتوجيهها لصالح البشر ، عن طريق بناء سيناريوهات المستقبلات المحتملة ، وتبنى أفضلها(٧) .

وقد اختلف المهتمون بالدراسات المستقبلية فى توصيفها ، فهنالك قلة تعتبرها علما متماسكا ، وتتحدث عن « علم المستقبل » . وهنالك من يعد هذه الدراسات مجالاً من مجالات العلوم الاجتماعية ، ليس علما ولكنه يوظف مناهج العلوم الاجتماعية. والبعض – ومنهم كاتب هذه السطور – يعده مجالا بينيا متداخلا ومتعدداً ، بل وعابراً أو متجاوزاً للتخصصات . تثرية كل المعارف والمناهج العلمية ، وكذلك الإبداعات البشرية فى الفن والأدب . وتضعف علميته ومصداقيته شطحات من لا تستطيع أن تفرق بين أفكارهم وبين النظر فى البللورة السحرية وحسابات الأبراج . إنه مجال وليد رغم نموه المضطرد وتأثيره الكبير ، مفتوح – كأى مجال آخر – للإنتاج الجيد والردئ . ولحداثة العهد به ، لم تتشكل له تقاليد المجالات الراسخة الأخرى . وإن كانت بعض فروعه الهامة قد شبت عن الطوق . لكنه مجال حيوى شديد الأهمية والفعالية ، ويوظف بكفاءة شديدة فى الدول المتقدمة . بينما تعانى الدول الأقل نمواً من فجوة مماثلة للفجوة الموجودة بالنسبة للمعارف والمجالات الأخرى . وتحضرنى هنا ملاحظة ، أظنها ذات مغزى كبيرة . إن درجة تأثير الدول والمؤسسات الكبرى ، ذات الأنشطة التى تفوق فى ميزانيتها العديد من الدول ، فى مسارها ومسار غيرها ، تتناسب طرديا مع جودة دراساتها المستقبلية والاستشرافيه كما وكيفا (تحتل أمريكا الموقع الأول بين الدول يليها تجمعات من المجموعة الأوربية ودول مجلس التعاون الاقتصادى والتنمية . ويمكن دراسة نماذج مماثلة بالنسبة للشركات عابرة القوميات ، وخطط انتشارها واندماجها) .

إن الفكر والدراسات المستقبلية يوظفان فى العالم المتقدم بأشكال مختلفة . لقد صارا شديدى الأهمية بالنسبة للاستشراف العلمى والتكنولوجى ودراسات السوق واقتصاديات العمل « والبزنس » . ويلعبان دوراً متزايداً فى السياسة وإدارة شئون الداخل والخارج . إننى « أدعى » أن سقوط الكتلة الشرقية تم بناء على سيناريو ديناميكى شديد الكفاءة ، تبناه الغرب بقيادة الولايات المتحدة ، ولم يكن مجرد حدث

كارثى كالزلازل والبراكين وإن شابهها فى النتائج . إنه سيناريو معقد تضمنت مبارياته الاستفادة القصوى من ضغوط الخارج ونقاط الضعف الشديدة فى الداخل ، لإحداث نصر بلا حرب مسلحة ، وإن وظفت فيه حروب أخرى أكثر ذكاء . وظف فيه العلم والتكنولوچيا (حرب النجوم ، كأشهر الأمثلة ، والاقتصاد (حرب الرفاهية) والسياسة (حرب الديمقراطية ، وإخراج الكتلة الشرقية من العالم الثالث) والإعلام (حرب الإختراق الثقافى) وتناقضات القيادة (حرب الضعف البشرى : جورباتشوف ويلتسين وفاونسا ، كأشهر النماذج) والدهاء البشرى (حرب الوفاق وإدارة ريجان وبوش وتاتشر وبابا الفاتيكان) وغير ذلك ، مما قد يتبادر إلى ذهن المحللين ، ولم يتبادر إلى ذهنى . لقد تمت إدارة وتمويل هذا السيناريو باقتدار ، وستثبت الأيام أن نتيجته تعد شاهدا تاريخيا على أهمية الدراسات المستقبلية ، وعلى إمكانية توظيفها الخطر ، دون أن أعنى هنا إصدار « حكم قيمى » على ما أدى إليه سقوط الكتلة الشرقية والإتحاد السوفييتى من خير أو شر ، وإن هالنى عظم « الكلفة البشرية » لهذا النصر . وهى كلفة تؤرق ضمير الإنسان حتى الآن ، بما أحدثه من تفكك وحروب وآلام .

لقد تطرقت إلى هذا المثال لتأكيد أهمية امتلاك القدرة على إجراء دراسات مستقبلية من واقع مصالح الشعوب والأمم ، دون استيراد نتائجها ومعطياتها ، كما تستورد التكنولوچيا . فبعض مثقفى العالم الثالث ، من دراويش الكوكبية التى لم تنضج بعد ، يؤمنون بمستقبل على طريقة « تسليم المفتاح » ، دون إدراك لخطورة غياب الوعى المستقبلى لأوطانهم . إن أبناء كل أمة ، المرتبطون بمصيرها ، دون أن يهجروها بعقولهم أو بعقولهم وأجسادهم معاً ، هم المسئولون عن صياغة مستقبلها ، مستفيدين بكل التجارب والإجتهادات والمعارف البشرية . إن التقدم والتنمية ، وهما الهدف المشروع للدراسات المستقبلية ، لا يمكن نقلهما كميا من مجتمعات أخرى. لكن « النقل الكيفى » لتوجهات التقدم والتنمية الموجودة فى النماذج الناجحة مطلوب بإلحاح . وهو يعنى الاستيعاب والتوطين فى سياق ثقافى مختلف ، دون « تسليم المفتاح » أو « تسليم المصير » ، وبذلك نتلافى أحد أشكال التوظيف الخطر للدراسات المستقبلية ، والمتمثل فى أن « يبيع » الغير لنا صورة جاهزة لمستقبلنا ، ويجد بيننا من يشتريها ، حتى ولو لم يكن فى الأمر مؤامرة . لقد نجحت المؤامرة على نظرية المؤامرة ، وأضعفت حجة من يقول بها ، حتى ولو امتلك الوثائق والأدلة . دعونا نعتبر صياغة المستقبل من « حقوق الإنسان » ، فهل يرفض أحد ممارسة الشعوب لهذا الحق ؟!!

ولابد هنا أن نزيل أى لبس فى فهم مقصدنا من توطين المستقبل ، فهو ليس دعوة إلى محلية منغلقة على نفسها . لكنه دعوة إلى الانفتاح الواعى على كل ما

يحتويه المشهد البشرى من ثراء ، والتفاعل والتكيف الإيجابى معه ، دون إغفال للبعد المحلى والسياق الثقافى . وهى دعوة يشاركنا فيها أعمق مفكرى المستقبلات فى الغرب، فهم ينتقدون غلبة الطابع الغربى على الدراسات المستقبلية ، ويصرون على دعوتنا إلى مشاركة أكبر فى صياغة المستقبل البشرى ، فهل نكون ملكيين أكثر من الملك ؟[٨] إن ثراء الدراسات المستقبلية يقوم على مفهوم المستقبلا البديلة ، دون تصور مستقبل نمطى واحد ، وإلى التنوع فى إطار الوحدة ، فهذه هى ضمانات نضج التوجه الكوكبى ، وإكسابه طابعاً إنسانياً مقبولاً . ويمثل ذلك اعترافا واحتراماً للطبيعة البشرية ، التى تجمع بين المحلية والتطلع إلى استيعابها فى النسيج الكوكبى الشامل للمستقبل ، دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما غير مستحب ، وغير ممكن . إن الصياغة العلمية الموضوعية لمستقبل الأمم تستدعى أن تتعلم مما سبقها ، ثم تبادر بالمشاركة فى تشكيل صورة المستقبل البشرى ، وصورتها المرجوة فيه . وهنالك من الأمثلة ما يؤكد ضرورة دعوتنا . فدون الاتهام غير الموثق بسوء النية ، نجد مثلا أن دراسة شهيرة عن العالم فى ٢٠٢٥ ، بها أجزاء ممتازة عن مستقبل العلم والتكنولوچيا وغيرهما ، لا تذكر مصر إلا فى « دراسات حالة مستقبلية » ، توضح فيها حاجتها إلى إنشاء مأوى ملائم لساكنى القبور و « عزب الزبالين » ومقالب النفايات .[٩] ودراسة أخرى تدمج مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالأوتوقراطية والسلطوية إلى الأبد[١٠] . ودراسة شهيرة أخرى تكرس ما تسميه بصراع الحضارات ، وتشير إلى صراع الغرب مع الإسلام والصين[١١] . هل هذه هى المستقبلات الوحيدة الممكنة ؟ إننا نستطيع أن نبنى بالقطع سيناريوهات أفضل ، ونعمل مع غيرنا من البشر على ترجمتها .

ومن الملاحظ أن نقد الدراسات المستقبلية يرصد بشكل إيجابى ظهور مشروعات عالمية ، مثل « مشروع الألفية » التى تتبناه جامعة الأمم المتحدة باليابان . وكذلك ، إزدهار الدراسات الإقليمية (الجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ، وكذلك دراسات « الدول / الأقاليم » بحكم اتساعها وكثافة سكانها (الصين والهند) ، وغير ذلك . فهذه كلها دراسات عالمية على طريق المفهوم الناضج للكوكبية ذات الوجه الإنسانى . ولا ننسى أن نذكر هنا ، أن بعض الجماعات ذات القدرة الأكبر على « الحلم » تدعو إلى تدارس مستقبل الألفية الثالثة كلها ، لتتعرف على صورة العالم عام ٣٠٠٠ !!!

وفى المنطقة العربية ، شهدت الثمانينات دراسة قام بها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، ونتج عنها من الإصدارات ما يستحق النقد الموضوعى والمراجعة ، للاستفادة بذلك فى الجهود القادمة . إنها تجربة كبيرة تستحق الإنتفاع بإيجابياتها

وسلبياتها . كما شهدت هذه الفترة جهود منتدى الفكر العربى بعمان . وظهور التقرير الاستراتيجى العربى عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، الذى حظى بميزتين : احتواء كل تقرير على دراسة إطارية مستقبلية يكتبها مستشاره الكبير السيديس ، ومناقشة سنوية موسعة لمحتواه . ولعل ظهور تقرير دورى خاص ، كل خمس سنوات مثلا ، يضيف إلى مستقبلية .

وتجرى فى مصر الآن دراسة تحت إشراف د. إسماعيل صبرى عبد الله تحت عنوان « مصر ٢٠٢٠ » وتدير أكاديمية البحث العلمى أكثر من دراسة عن مستقبل العلم والتكنولوجيا .

كما نشأت فى العديد من الدول العربية وجامعاتها مراكز استراتيجية ومستقبلية ، تستدعى تقييم وتقويم إنتاجها ، والحكم على جدة وإبداعية ما تقدمه هى وغيرها ، وتضيفه إلى الفكر البشرى عامة . فبلا إضافة لا مشاركة . لقد شد انتباهى حديث قدسى ، ذكره أستاذنا الدكتور إبراهيم بدران ذات مرة ، وأبحث عن أصوله بإصرار ، تقول كلماته : لا خير فى من لم يضف !!!

وأخيراً ، أرجو ألا يفوتنا نقد هام للدراسات المستقبلية ، بعيداً عن قدراتها على التوقع والاستشراف . وهذا النقد يوجه أساساً إلى الدراسات ذات المضمون الأخلاقى، الخاص بصياغة مستقبل أكثر توازنا وعدلاً ، لافتقارها إلى آليات للتعامل مع العالم الواقعى بحسابات القوة والضعف والمعايير المزدوجة ... إلخ . ومن أشهر الأمثلة على ذلك « أجندة ٢١ » ، التى توصل إليها مؤتمر ريو (قمة الأرض) ، حيث وجدت صعوبة فى الحصول على التمويل الكافى ، ومعارضة مستمرة من الأقوياء بالنسبة لبنودها الهامة . كما أن غالبية البشر يشعرون بتعسف قواعد منظمة التجارة ، التى ستحكم مستقبل هذا المجال الحيوى ، بالنسبة للدول النامية بالذات ، بل وبالنسبة لقطاعات واسعة من الدول المتقدمة . ورغم عدم وجود حل سهل لهذه المشكلة ، إلا أن بعض الإرهاصات توحى بأن زيادة الوعى بالمستقبل المشترك المتوازن ، المؤمن بأهمية السلام والتنمية الشاملة المستدامة ، ستجعل من الإنسان ، هذا « الحيوان الأخلاقى » الوحيد ، أكثر استعداداً للالتزام وتحمل مسئوليته حيال نوعه ، وحيال الكوكب الذى يسكنه ، والكون الذى يتأهب للإنتشار فيه !!